

أوصى الدكتور مشاري الشري حفظه الله بقرأة هذه النصيحة الثمينة قائلاً: "من أعيان الحنابلة في القرن السابع الناصح ابن الحنبلي (ت ٦٣٤هـ)، وقد انتهت إليه رئاسة المذهب بعد الموفق ابن قدامة (٦٢٠هـ)، وكان يساميه في حياته، وقد وقع بينه وبين الموفق اختلاف في فتوى في السماع المحدث، حيث أنكر الموفق على الناصح مقالته بإجازته، فأجابه الناصح بحججه، ثم إن الموفق بعث إليه بجواب على ما ذكره ضمّنه نصائح عالية وتوجيهات غالية، وقد أورد ابن رجب ذلك كله في «ذيل طبقات الحنابلة» (٣: ٤٢٩-٤٣٠). فطالعتها تنل منها فائدة وإمتاعاً." (٤)

فخذ هذه المناقشة من ذيل طبقات الحنابلة هنيئاً مريئاً قال ابن رجب رحمه الله في ذيل طبقات الحنابلة: "قَالَ نَاصِحُ الدِّينِ: وَكُنْتُ قَدِمْتُ مِنْ "إِزْبِلَ" سَنَةً وَفَاةَ الشَّيْخِ الْمُؤَفَّقِ، فَقَالَ لِي: قَدْ سُرِرْتُ بِقُدُومِكَ مَخَافَةَ أَنْ أَمُوتَ وَأَنْتَ غَائِبٌ، فَيَقَعُ وَهْنٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَخُلْفٌ بَيْنَ أَصْحَابِنَا.

وَقَدْ وَقَعَ مَرَّاتٌ بَيْنَ النَّاصِحِ وَالشَّيْخِ الْمُؤَفَّقِ اخْتِلَافٌ فِي فَتَوَى فِي السَّمَاعِ الْمُحَدَّثِ، أَجَابَ فِيهَا الشَّيْخُ الْمُؤَفَّقُ بِإِنْكَارِهِ، فَكَتَبَ النَّاصِحُ بَعْدَهُ مَا مَضُمُونُهُ: الْغِنَاءُ كَالشَّعْرِ، فِيهِ مَذْمُومٌ وَمَمْدُوحٌ، فَمَا قُصِدَ بِهِ تَرْوِيجُ النَّفْسِ، وَتَفْرِيجُ الْهَمُومِ، وَتَفْرِيجُ الْقُلُوبِ لِسَمَاعِ مَوْعِظَةٍ، وَتَحْرِيكِ لِتَذَكُّرٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ فِي تَغْنِي جُودِيَّاتِ الْأَنْصَارِ، وَفِي الْغِنَاءِ فِي الْأَعْرَاسِ، وَأَحَادِيثَ فِي الْحَدَاءِ. وَأَمَّا الشَّيْبَانَةُ فَقَدْ سَمِعَهَا جَمَاعَةٌ مِمَّنْ لَا يَحْسُنُ الْقَدْحُ فِيهِمْ مِنْ مَشَايِخِ الصُّوفِيَّةِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ، وَامْتَنَعَ مِنْ حُضُورِهَا الْأَكْثَرُ. وَأَمَّا كَوْنُهَا أَشَدَّ تَحْرِيمًا وَأَعْظَمَ إِثْمًا مِنْ سَائِرِ الْمَلَاهِي فَهَذَا قَوْلٌ لَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَجْعَلُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ كَالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ؟ وَكَوْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَدَّ أذُنِيهِ مِنْهَا مُشْتَرِكُ الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْهَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ سَمَاعِهَا وَأَعْجَبَ مِنْ اسْتِدْلَالِ الْفَقِيهِ الْمُؤَفَّقِ لِذَلِكَ قَوْلُهُ: وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ سَدُّ أذُنِيهِ لِغَيْرِهَا مِنَ الْمَلَاهِي فَيُشْعِرُ ذَلِكَ بِجَوَازِ سَمَاعِ الْمَلَاهِي، ثُمَّ قَدْ بَالِغٌ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَضَمَّ فَاعِلُهُ إِلَى حُكْمِ الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَأَوْهَمَ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْآيَاتِ أَنَّ هَذَا السَّمَاعَ يُخْرِجُ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا مِنَ الْغُلُوبِ، فَكَانَ غُلُوبُهُ فِي الْجَوَابِ أَشَدَّ خَطَرًا مِنْ غُلُوبِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي السُّؤَالِ، وَأَمَّا اجْتِمَاعُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي مَجْلِسٍ فَلَمْ يُذَكَّرْ فِي السُّؤَالِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ مَعْرُوفٍ، فَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ جُمُعَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ، أَوْ سَمَاعِ مَوْعِظَةٍ، أَوْ التَّقَاءِ فِي مَجْلِسٍ حُكْمٌ فَذَلِكَ غَيْرُ مُنْكَرٍ، وَهُوَ الْعَادَةُ الْجَارِيَةُ فِي الْمَوَاسِمِ عِنْدَ هَذَا الْفَقِيهِ الْمُفْتِي وَجَمَاعَتِهِ، وَمَجَالِسِ التَّذَكُّرِ فِي سَائِرِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ.

فَلَمَّا عَادَ جَوَابُهُ إِلَى الشَّيْخِ الْمُؤَفَّقِ كَتَبَ فِي ظَهْرِهَا بِخَطِّهِ مَا مَضُمُونُهُ: كُنْتُ أَتَخَيَّلُ فِي النَّاصِحِ أَنَّهُ يَكُونُ إِمَامًا بَارِعًا، وَأَفْرَحُ بِهِ لِلْمَذْهَبِ؛ لِمَا فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ مِنْ شَرَفِ بَيْتِهِ، وَإِعْزَاقِ نَسَبِهِ فِي الْإِمَامَةِ، وَمَا آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَسْطِ اللِّسَانِ، وَجَرَاءَةِ الْجَنَانِ، وَحَدَّةِ الْخَاطِرِ، وَسُرْعَةِ الْجَوَابِ، وَكَثْرَةِ الصَّوَابِ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْفَتَوَى مُبَرِّزًا عَلَى أَبِيهِ وَغَيْرِهِ، إِلَى أَنْ رَأَيْتُ لَهُ فَتَاوَى غَيْرُهُ فِيهَا أَشَدُّ جَوَابًا، وَأَكْثَرُ صَوَابًا، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ ابْتُلِيَ بِذَلِكَ لِمَحَبَّتِهِ تَخْطِئَةَ النَّاسِ، وَاتِّبَاعِهِ عُيُوبَهُمْ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُعَاقِبَ اللَّهُ الْعَبْدَ بِجِنْسِ ذَنْبِهِ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَالنَّاصِحُ قَدْ شَغَلَ كَثِيرًا مِنْ زَمَانِهِ بِالرَّدِّ عَلَى النَّاسِ فِي تَصَانِيفِهِمْ، وَكَشَفَ مَا اسْتَرَّ مِنْ خَطَايَاهُمْ وَمَحَبَّةِ بَيَانِ سَقَطَاتِهِمْ،

وَلَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ لِلنَّاسِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، أَفْتَرَاهُ يُحِبُّ لِنَفْسِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ مَنْ يَنْتَصِبُ  
لِكَشْفِ سَقَطَاتِهِ، وَعَيْبِ تَصَانِفِهِ، وَإِظْهَارِ أَخْطَائِهِ؟ وَكَمَا لَا يُحِبُّ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُحِبَّهُ لِغَيْرِهِ، سَيِّمًا  
لِلْأَيِّمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالْعُلَمَاءِ الْمُبَرِّزِينَ. وَقَدْ أَرَانَا اللَّهُ تَعَالَى آيَةً فِي ذَهَابِهِ عَنِ الصَّوَابِ فِي أَشْيَاءٍ تَظْهَرُ لِمَنْ هُوَ  
دُونُهُ، فَمِنْ ذَلِكَ فِي فُتْيَاهُ هَذِهِ خَطَأً فِي وُجُوهِ كَثِيرَةٍ.

مِنْهَا: أَنَّهُ إِنَّمَا أُذِنَ لَهُ بِقَرِينَةِ الْحَالِ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ، فَعُدُّوْهُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَبْلَهُ تَصَرُّفٌ فِي الْكِتَابَةِ فِي  
وَرَقَةٍ غَيْرِهِ، بِمَا لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِيهِ، وَذَلِكَ حَرَامٌ.

وَمِنْهَا: أَنَّ قَرِينَةَ أَحْوَالِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَذِنُوا فِي الْجَوَابِ بِمَا يُوَافِقُ الْمُفْتِيَ قَبْلَهُ، فَالْكِتَابَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ  
غَيْرُ مَاذُونٍ فِيهَا، وَلِذَلِكَ أَحْوَجَ إِلَى قَطْعِ وَرَقَتِهِمْ، وَذَهَابِ فُتْيَاهُ مِنْهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّهُمْ سَأَلُوا عَنِ السَّمَاعِ الْجَامِعِ لِهَذِهِ الْخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ، عَلَى وَجْهِ يَتَّخِذُ دِينًا وَقُرْبَةً؟ فَلَمْ يُجِبْ عَنْ  
ذَلِكَ، وَعَدَلَ إِلَى ذِكْرِ بَعْضِ الْخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ مُفْرَدَةً، عَلَى غَيْرِ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنَ الْجَوَابِ  
عَنْ بَعْضِ شَيْءٍ الْجَوَابُ عَنْ مَجْمُوعِهِ، وَلَا مِنْ بَيَانِ حُكْمِهِ عَلَى صِفَةٍ بَيَانُ حُكْمِهِ عَلَى غَيْرِهَا، فَتَأْصِحُّ الدِّينَ  
سُئِلَ عَنِ السَّمَاعِ الْجَامِعِ لِهَذِهِ الْقَبَائِحِ مُتَّخِذًا دِينًا وَقُرْبَةً، فَأَجَابَ: بِأَنْ رَجُلًا قَدْ حَدَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ، وَجَارِيَةً قَدْ نَدَبَتْ أَبَاهَا، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ جَوَابٌ أَصْلًا.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ قَسَمَ الْغِنَاءَ إِلَى قِسْمَيْنِ: مَمْدُوحٍ وَمَذْمُومٍ، ثُمَّ رَقَّاهُ إِلَى رُتَبَةِ الْمُنْدُوبَاتِ وَالْعِبَادَاتِ، فَجَاوَزَ فِيهِ خُذَاءَ  
الشَّعْرِ، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ سِوَى هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا، الَّذِينَ سَلَكَوا مَسْلَكَ الْجَاهِلِيَّةِ فِي جَعْلِهِ لَهُمْ صَلَاةً  
وَدِينًا، وَحَاشَى نَاصِحِ الدِّينِ مِنْ اتِّبَاعِهِمْ.

وَمِنْهَا: أَنَّ قِسْمَتَهُ غَيْرُ حَاصِرَةٍ، فَإِنَّ تَمَّ قِسْمًا آخَرَ، غَيْرُ مَمْدُوحٍ وَلَا مَذْمُومٍ، وَهُوَ الْمُبَاحُ الَّذِي لَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدٌ  
طَرَفِيهِ عَلَى الْآخَرِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ شَرَعَ مُسْتَدَلًّا عَلَى مَدْحِ الْغِنَاءِ بِذِكْرِ الْحُدَاءِ، شُرُوعَ مَنْ لَا يَفَرِّقُ بَيْنَ الْحُدَاءِ وَالْغِنَاءِ، وَلَا يَفَرِّقُ بَيْنَ  
قَوْلِ الشَّعْرِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ. وَمِنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يَصْلُحُ لِلْفُتْيَا؛ فَإِنَّ الْمُفْتِيَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِاللِّسَانِ،  
لِسَانَ الْعَرَبِ وَلُغَتِهِمْ مِمَّا يُفْتَى فِيهِ، وَظَاهِرُ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ، لَكِنْ ضَاقَتْ عَلَيْهِ مَمَادِحُ الْغِنَاءِ، فَعَدَلَ إِلَى  
مَا يُقَارِبُهُ، كَمَا قِيلَ: "الْأَثَرُ يُفْتَحِرُ بِجَمَّةِ ابْنِ عَمِّهِ" [و"ابْنُ الْحَمَقَاءِ يَذْكُرُ خَالَتَهُ إِذَا عَيْبَ بِأَمِّهِ"]. لَكِنَّهُ إِنْ كَانَ  
- بِسَعَادَتِهِ - قَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ، ثُمَّ قَصَدَ التَّمْوِيَةَ عَلَى مَنْ اسْتَرْشَدَهُ، وَتَعَمِّيَةَ مَنْ قَصَدَهُ وَقَلَّدَهُ فَهُوَ حَرَامٌ، وَإِنْ لَمْ  
يَقْصِدْ ذَلِكَ، لَكِنْ كَانَ عَنْ غَفْلَةٍ مِنْهُ فَهُوَ نَوْعٌ تَغْفُلُ، وَذَلِكَ عَجِيبٌ مِنْ مِثْلِهِ.

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ بِحَدِيثِ الْجَوَارِي اللَّاتِي نَدَبْنَ آبَاءَهُنَّ، فَمَا فِيهِ ذِكْرُ الْغِنَاءِ، فَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَرْخَصَ لَهُنَّ فِي ذَلِكَ، فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ مَا يُوجِبُ الْمَدْحَ فِي حَقِّ عَقْلَاءِ الرِّجَالِ الْمُتَوَسِّمِينَ بِالْدِّينِ وَالْعِبَادَةِ، كَمَا  
رُوي أَنَّهُ أَرْخَصَ لِعَائِشَةَ فِي اللَّعِبِ بِالْبَنَاتِ وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ مَدْحَ لَعِبِ الرِّجَالِ الْعُقَلَاءِ بِاللُّعْبِ، وَاجْتِمَاعِهِمْ  
عَلَيْهِ، وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ، فَعَلَى سِيَاقِ قَوْلِهِ، كُلُّ مَا رُخِّصَ فِيهِ لِلصَّبِيَّانِ، وَالْجَوَابِيَّاتِ الصِّغَارِ فَهُوَ مَمْدُوحٌ فِي  
حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ، كَاللُّعْبِ فِي الطُّرُقَاتِ، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا غَيْرُهُ، يُنْكِرُونَ عَلَى الصَّبِيَّانِ

لَعِبَهُمْ، وَلَا فَعَالَهُمُ الَّتِي تُسْتَقْبَحُ مِنْ غَيْرِهِمْ مِثْلُ الْمُصَافَعَةِ، وَالْمُفَاقَسَةِ بِالْبَيْضِ الْأَحْمَرِ، وَالْعَدُوِّ فِي الطُّرُقَاتِ، وَحَمْلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَأَشْيَاءَ، لَوْ فَعَلَهَا الْمُمَيِّزُ الْبَالِغُ، لَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَسَقَطَتْ عَدَالَتُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ إِنَّمَا نَحْتَاجُ بِسْمَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْجَوَابَاتِ، فَنَحْنُ نَسْمَعُهُ كَمَا سَمِعَهُنَّ. قُلْنَا: أَخْطَأْتُمْ فِي النَّظَرِ، وَجَهَلْتُمْ الْفَرْقَ بَيْنَ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِعْلِكُمْ؛ فَإِنَّ الْمَقُولَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّمَاعُ لَهُ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ الْاسْتِمَاعَ؛ وَالسَّمَاعُ غَيْرُ الْاسْتِمَاعِ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَلَيْسَ الْعَجَبُ مِنْ جَاهِلٍ لَا يَفَرِّقُ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ، وَلَكِنْ مِنْ إِمَامٍ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلْفُتْيَا، وَعَدَّ أَنَّهُ هَادٍ لِلْمُسْلِمِينَ، وَمُرْشِدٌ لَهُمْ، وَهُوَ لَا يَفَرِّقُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، حَتَّى جَعَلَ يَعْجَبُ مِنْ قَوْلِنَا: "لَا يَجِبُ سَدُّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْمُحَرَّمَاتِ" وَقَالَ "هَذَا يُؤْهِمُ إِبَاحَةَ الْاسْتِمَاعِ إِلَى الْمَلَاهِي"، وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَنْتَهِي إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ، بَلْ مَا ظَنَنْتُ أَنَّ الْجَهْلَالَ يَخْفَى عَلَيْهِمْ هَذَا؛ فَإِذَا بِهِ قَدْ خَفِيَ عَلَى أَحَدِ الْمُدَرِّسِينَ الْمُفْتِينَ الْمُتَصَدِّقِينَ، حَتَّى عَدَّهُ عَجَبًا، وَأَعْجَبَ مِمَّا عَجَبَ مِنْهُ إِمَامٌ مُدَرِّسٌ مُفْتٍ، لَا يَفَرِّقُ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْاسْتِمَاعِ، وَلَا بَيْنَ الْغِنَاءِ وَالْحُدَاءِ، وَلَا بَيْنَ حُكْمِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ!!

وَأَمَّا خَبَرُ عَائِشَةَ فِي زَفَافِ الْمَرْأَةِ، فَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فَلَمْ يُصَحِّحْهُ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ فَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْغِنَاءِ، إِنَّمَا فِيهِ قَوْلُ الشَّعْرِ، وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ غِنَاءٌ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الرُّخْصَةِ فِيهِ فِي الْعُرْسِ الَّذِي أُمِرَ فِيهِ بِالْذُّفِّ وَالصَّوْتِ الرُّخْصَةُ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَفْعَلُهُ هَؤُلَاءِ.

وَمِنْ الْعَجَبِ اسْتِدْلَالُ الْفَقِيهِ عَلَى إِبَاحَةِ الشَّبَابَةِ بِأَنَّهُ قَدْ سَمِعَهَا مِنَ الصُّوفِيَّةِ، وَمَا مِنْ قَبِيحَةٍ مِنَ الْقَبَائِحِ، وَلَا بَدْعَةٍ مِنَ الْبِدَعِ، إِلَّا قَدْ سَمِعَهَا مَشَايِخُ وَشَبَابُ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمَ النَّاصِحُ أَنْوَاعَ الْأَدِلَّةِ، فَهَلْ وَجَدَ فِيهَا فِعْلَ الْمَشَايِخِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ؟ وَإِنْ كَانَ هَذَا دَلِيلًا فَلْيُضْمِّهِ إِلَى أدِلَّةِ الشَّرْعِ الْمَذْكُورَةِ، لِيَكُونَ دَلِيلًا آخَرُ، يُغَرِّبُ بِهِ عَلَى مَنْ قَبْلَهُ، وَيَكُونُ هَذَا الدَّلِيلُ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ، مَعْرُوفًا بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَنْسِبُهُ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ بَرِيئُونَ مِنْ هَذَا.....انتهى كلامه.

رتبه: سيف الله ثناء الله بلتستاني